تطور النظام التربوي الجزائري منذ الاستقلال وعلاقته بالتنمية الاقتصادية

علي بريمة
قسم علم الاجتماع
جامعة باجي مختار – عنابة

ملخص

يعالج هذا المقال تطور النظام التربوي الجزائري منذ الاستقلال وعلاقته بالتنمية الاقتصادية لمعالجة مؤشرات كفايته الإنتاجية واكتشاف مختلف التغيرات التي تعرض لها بعد الإصلاحات التربوية المتكررة. فهذا النظام مفتوح على البيئة، ويمكن تقويم أدائه وتحسينه بتطوير مدخلاته، عملياته ومخرجاته؛ خصوصا مع ظهور المنظور الاقتصادي للتربية المساهمة في التنمية الاجتماعية، حيث تقوم بإعداد أفراد ذوي كفاءات عالية بهدف تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفاتيح: النظام التربوي الجزائري، سوق العمل، التنمية الاقتصادية.

L'évolution du système éducatif algérien dans sa relation avec le développement économique depuis l'indépendance

Résumé

Cet essai analyse l'évolution du système éducatif algérien dans sa relation avec le développement économique depuis l'indépendance. Il examine les indicateurs qui déterminent l'efficience de sa productivité et l'effet des différents changements induits par les réformes successives. En effet ce système offre la possibilité d'améliorer ses performances à travers le développement de ses ressources, particulièrement depuis la confirmation d'une perspective économique de l'éducation, qui vise à préparer des individus hautement qualifiés pour la réalisation des exigences du développement économique.

Mots clés : Système éducatif Algérien, marché du travail, développement économique.

The Evolution of the Algerian Educational System in its Relationship with Economic Development since Independence

Abstract

This essay analyzes the evolution of the Algerian education system in its relationship with economic development since independence, to examine indicators of the efficiency of its productivity and discover the various changes it has undergone, especially after repeated educational reforms. This system has the ability to evaluate and improve its performance through the development of its resources, especially with the emergence of the economic perspective of education, through preparing highly qualified individuals in order to meet the requirements of economic development.

Keywords: Educational system of Algeria, labor market, economic development.

مقدمة

عندما يطرح موضوع التربية والمجتمع، فإنه يتبادر للذهن سؤال جوهري حول آليات إصلاح النظام التربوي ليتوافق مع متطلبات التنمية الاقتصادية. فالتربية تعدّ من أفضل أدوات التنمية، حيث تقوم بتوفير الكفاءات البشرية التي تسهم في تطوير القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة. ولضمان ذلك لجأت العديد من الدول لتطوير هذا النظام سواء في خططها التنموية أو في مشاريع التعاون الدولي.

وبالرغم من معاناة قطاع التربية والتعليم في الجزائر من عدة مشاكل منذ الاستقلال، فإن القائمين عليه أدخلوا إصلاحات عديدة في مختلف جوانبه، بالرغم من قلة الإمكانيات المادية والبشرية. ولم تأت الدعوة إلى إصلاح هذا القطاع من فراغ، بل كانت نتيجة عجز مخرجات التعليم عن مسايرة خطط التنمية والاستجابة لمتطلباتها.

وبالرغم من الجهود المبذولة من الدولة، يلاحظ أن قطاع التربية ما زال يعاني من مشاكل عديدة، فالمردود المدرسي منخفض، إلى جانب انتشار ظواهر سلبية مثل التسرب والعنف المدرسي، بالإضافة إلى تدني الأداء التربوي للمعلمين وعدم مسايرة المناهج الدراسية للتغيرات الحاصلة في المجتمع.

بما أن قطاع التربية والتعليم يعدّ من أكثر القطاعات الاجتماعية في الجزائر اتصالا بالتنمية، إلى جانب كونه مرّ بتحولات وتغيرات منذ الاستقلال، بالرغم من الصعوبات العديدة التي واجهته. وعليه سيتناول هذا المقال عرضا للتطور التاريخي لهذا النظام بعد الاستقلال، كما تهدف هذه المحاولة العلمية إلى التعرف على نتائج الإصلاحات الأخيرة التي عرفها في السنوات القليلة الماضية والكيفية التي ساعدت في تحسن وضعه، مع الإشارة إلى مدى مساهمة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية، من خلال دور مخرجاته في سوق العمل. وفي هذا السياق نطرح التساؤلات التالية:

- كيف كانت وضعية النظام التربوي الجزائري عند الاستقلال؟
- هل تحسن واقع النظام التربوي الجزائري بعد الإصلاحات التربوية الأخيرة ؟
- هل ساهم النظام التربوي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد ؟

للإجابة عن هذه التساؤلات وظفت جملة من المقاربات النظرية والمنهجية، كالمنهج الوصفي الذي يصف ويحلل وضعية النظام التربوي الجزائري منذ الاستقلال، بالإضافة إلى توظيف تقنية التتبع التاريخي التي تصف التطورات التي تعرض لها هذا النظام، كما يتضمن ذلك الحديث عن مدى تحسن واقع التعليم في الجزائر ومدى إسهامه في التنمية الاقتصادية.

أولا، تحديد المفاهيم الرئيسية:

أ- مفهوم التربية:

تعني التربية في اللغة: ربى؛ أي غذى الولد وجعله ينمو و أصلها ربا، يربو أي زاد ونما[1]، أما اصطلاحا فتعني:" تنمية شخصية الفرد اجتماعيا؛ بحيث تصبح مبدعة ومتطورة"[2]. إنها مرتبطة بإمكانيات الأفراد واستعداداتهم؛ حيث تسهم في تنمية شخصياتهم و تحسن علاقاتهم بمن حولهم، أو هي:"تهذيب ملكات النفس العقلية والأخلاقية لتؤدي وظيفتها التي خلقت لها وتهيئتها للحياة الاجتماعية"[3]. إنها عملية تقويم

لملكات النفس بتوجيهها نحو أداء الوظيفة التي خلقت من أجلها.

نقصد بالتربية في هذه الدراسة:"عملية إحداث تغييرات مرغوب فيها في سلوك الفرد من أجل تطور متكامل لشخصيته في جوانبها المختلفة، الجسمية والعقلية والاجتماعية" [4]. فهذا التعريف شمل العناصر الدالة بوضوح على معنى التربية.

ب- مفهوم النظام التربوي:

يعني النظام عند كوفمان **(Kaufman)**: "المجموع الكلي للعناصر التي تعمل بطريقة مستقلة أو سويا لتحقيق النتائج المطلوبة وفق حاجات أو متطلبات النظام ومن الأمثلة على ذلك النظام التربوي والتعليمي بجميع مراحله"[5]، إنه يضم عناصر وأجزاء لها وظائف محددة لإنجاز ما اتفق عليه من طرف صانعيه للوصول إلى نتائج أو أهداف محددة.

بالنسبة للنظام التربوي، فهو يتضمن: " معايير وقواعد و قيم محددة لأدوار القائمين بالعملية التربوية، بالإضافة إلى أساليبها و طرقها المتبعة في المجتمع" [6].

ج- مفهوم التنمية:

تعتبر التنمية من أشق العمليات وأحوجها إلى الإدارة القوية، " حيث تسعى لتغيير حياة الفرد والمجتمع نحو الأفضل، وتبرز الحاجة إليها في كل المستويات وإن كانت الحاجة إليها أشد في المجتمعات المتخلفة لوجود التفاوت بينها في درجات الثقافة والعمران والرفاهية"[7]، فهي تشمل مختلف المظاهر الاجتماعية، حيث تهدف لتطوير قدرات الإنسان وتحسين مستوى معيشته، وقد يرتبط معنى التنمية بالتصنيع أو بتوفير فرص التعليم ورفع المستوى الصحي؛ فعلماء الاجتماع والسياسة يرون بأنها عملية تمدين، بما تتضمنه من إقامة المؤسسات الاجتماعية والسياسية، في حين يميل الاقتصاديون إلى معادلتها بالنمو الاقتصادي، غير أن هيئة الأمم المتحدة قدمت تعريفا سنة 1955م على أنها: "تلك العملية الهادفة لتقدم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، حيث تعتمد بقدر الإمكان على مشاركة المجتمع المحلي في تطوير البلاد" [8].

تعتبر التنمية عملية مقصودة و شاملة، حيث تهدف إلى إحداث تغيير حضاري لإشباع الحاجات المادية والروحية لكل فرد ليتكيف أكثر مع محيطه الاجتماعي.

د- مفهوم التنمية الاقتصادية:

يصف المنظرون الاقتصاديون الكلاسيكيون التنمية الاقتصادية كمؤشرات كمية يمكن أن تحدث خارج نمط الإنتاج الاجتماعي، فهي ليست سوى العملية الاجتماعية والاقتصادية التي تقضي على التخلف كما ونوعا، فبموجبها تستخدم منطقة ما مواردها المادية و البشرية في تحقيق زيادات مستديمة في نصيب كل فرد من السلع و الخدمات المختلفة [9].

وتعرف التنمية الاقتصادية المرتبطة بمجال التربية و التعليم بأنها: " كيفية استغلال الموارد البشرية عن طريق التخطيط التربوي والتعليمي"[10]؛ فبها تتحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

لقد أبرز هذا المبحث المعالجة المفهومية لموضوع الدراسة؛ في محاولة لتوضيح أهم المفاهيم الرئيسية، غير أن البحث العلمي يفقد الكثير من أهميته إذا لم يستند إلى الجانب التاريخي المتعلق بأهم التطورات التي تعرضت لها الظاهرة محل الدراسة، وهذا ما سيعرضه المبحث الموالي.

ثانيا، تطور النظام التربوي الجزائري منذ الاستقلال:

تميزت المرحلة الأولى من استقلال الجزائر بتطورات في مختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. فلقد رفع قطاع التربية والتعليم راية التحدي لضمان نشر التعليم عبر كامل القطر الجزائري؛ بالرغم من الصعوبات العديدة التي واجهها، كما وضع ضمن أهدافه البعد الوطني، الديمقراطي والعصري، وهي اختيارات سترسم على أساسها الصورة النموذجية للشخصية الجزائرية المتحررة.

إن هذه التحديات التي اعترضت مسار المنظومة التربوية الجزائرية منذ الاستقلال تدفعنا إلى محاولة معرفة كيف استطاع المسؤولون على هذا القطاع مواجهتها. و عليه سنعرض في ما يلي مراحل تطور هذا النظام؛ من حيث بنيته، وخصائص سياسته التعليمية.

أ- النظام التربوي الجزائري في الفترة (1962-1976):

واجهت الجزائر غداة الاستقلال نظاما تعليميا غير قادر على تلبية حاجات أبنائه والتكيف مع متطلبات البناء والنمو الضروريين للدولة الجديدة، بالنظر إلى ضرورة توفير الوسائل والأدوات الكفيلة بمواجهة التدفق الكمي الهائل لأعداد الجزائريين الراغبين في مزاولة تعليمهم. وبالرغم من تنصيب لجنة لإصلاح التعليم ووضع خطة تربوية في 1962/09/15، فإن ما حدث من تغييرات لم يكن في المستوى المطلوب، غير أن الجزائر استطاعت أن تخلق طلبا جماهيريا على التعليم ظل يتزايد باستمرار؛ بفعل الخلفيات الثقافية والآمال العريضة لأفراد المجتمع في التطور وكرد فعل طبيعي و عفوي لسياسة التجهيل التي مارسها الاستعمار على أبناء الشعب الجزائري. و لقد كان لكل هذا تأثير في بنية النظام التربوي الجزائري، والذي سنوضحه فيما يلي:

1- بنية النظام التربوي الجزائري:

اتخذت بنية النظام التربوي الجزائري في الفترة بعد الاستقلال الشكل التالي [11]:

1-1- مرحلة التعليم الابتدائي:

تمتد هذه المرحلة حتى السنة السادسة، حيث تتوج بمسابقة الدخول إلى السنة الأولى من التعليم المتوسط.

1-2 - مرحلة التعليم المتوسط:

تلي مرحلة الابتدائي، حيث تتوج بشهادة التعليم العام والتي صارت تعرف بشهادة التعليم المتوسط، كما يلتحق التلاميذ الناجحون في هذه المرحلة بالتعليم الثانوي.

1-3- مرحلة التعليم الثانوي:

"حددت مدة الدراسة فيها بثلاث سنوات، حيث تدرس في ثانويات التعليم العام و التقني" [12]، حيث تتضمن شعب دراسية ذات طابع أدبي وعلمي و تقني، و" تقوم بتهيئة التلاميذ للحياة العملية، مما يساعدهم على اختيار المهنة أو الدراسة التي تناسبهم" [13]، وتتوج الدراسة في هذه الشعب بشهادة بكالوريا التعليم الثانوي العام أو التقني.

إن بنية النظام التربوي الجزائري تبلورت من خلال سياسة تعليمية حاولت التوفيق بين الوضع الاجتماعي المتميز للمجتمع الجزائري والأهداف التربوية المتعلقة بنشر الوعي و الثقافة، وهذا ما سنوضحه في الجزء الموالي.

2- خصائص السياسة التعليمية في الجزائر بعد الاستقلال:

تهدف السياسة التعليمية إلى " تحقيق تغير في الوضع الاجتماعي، فيستفيد نتيجة لذلك أغلبية أفراد المجتمع في حراكهم الاجتماعي"[14]، فهي تمثل "مجموعة اتجاهات ومبادئ منسجمة ومرتكزة على منطلقات روحية واجتماعية واقتصادية، بحيث يمكن من خلال ما تتضمنه من وسائل أن تحقق أهدافها "[15].

لقد قامت الجزائر المستقلة بالبحث عن حلول سريعة لمشاكل النظام التربوي، من بينها الاستعانة بالتشريع المدرسي الذي كان سائدا قبل الاستقلال، كما اتخذت تدابير إضافية لتغطية النقص الكبير في عدد الهياكل التعليمية مثل: تحويل دور الحضانة الى ما يشبه المدارس الابتدائية [16]، أما مشكلة توفير المعلمين فقد كانت هي الأخرى عقبة في طريق تسيير أول سنة دراسية، إذ لم يزد عددهم عن 23612 وكان من بينهم حوالي 10000 أجنبي[17]، في حين قدرت الاحتياجات الفعلية بأضعاف ذلك الرقم. و عليه قامت الجزائر بالتوظيف المباشر لمن له مستوى مقبول من التعليم للغتين الفرنسية والعربية والاستعانة بمعلمين أجانب، ورغم ذلك فإن العديد من التلاميذ بقوا من دون معلم، فسارعت عدة مؤسسات تعليمية إلى استعمال نظم بيداغوجية خاصة؛ كتجميع الأفواج في فوج واحد أو التناوب على حجرة دراسية عدة مرات في اليوم[18].

لقد شكل التعليم إحدى أولويات الدولة في خطط التنمية الاقتصادية التي اتبعتها مباشرة بعد حصولها على الاستقلال، فالمواثيق والنصوص المرجعية التي اعتمدت عليها السياسة التعليمية اعتبرت التعليم العنصر الأساسي لأي تغيير اقتصادي واجتماعي. ولقد عرفت الفترة الممتدة ما بين 1970- 1980 إعداد ملفات لمشاريع؛ مثل إصلاح التعليم سنة 1974 الممهد لظهور الأمر رقم 76 - 35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 والذي وضع المعالم والأسس القانونية للنظام التعليمي الجزائري.

كان أول إجراء قامت به الحكومة الجزائرية هو سن القوانين التي تنظم قطاع التربية والتعليم وإنشاء هياكل الدعم؛ كالمعاهد المتخصصة، إضافة إلى تحديد الوظائف المتماشية مع الظروف الاستثنائية التي كانت تمر بها البلاد، " وكانت المشكلة الكبرى التي فرضت نفسها إلى جانب ذلك؛ جودة المردود التعليمي وسد الحاجيات المختلفة من هياكل استقبال وموارد بشرية وتكوين المسيرين والمعلمين الذين كان مستواهم التعليمي غير كاف لسد حاجة هذا القطاع"[19].

استطاعت الدولة الجزائرية في المرحلة(1962- 1976) أن تدفع بالنظام التربوي في الاتجاه الإيجابي، بتطبيق سياسة تعليمية حاولت الموائمة بين الوضع الاجتماعي المتدهور والأهداف التربوية المتعلقة بنشر العلم والمعرفة والثقافة، تمهيدا لتأسيس نظام تربوي يساير التوجهات التنموية الكبرى. وكان من نتيجة ذلك ارتفاع عدد التلاميذ وتحسن الظروف الاجتماعية للمعلمين، لكن لم يقع تطوير و تقويم البرامج والأدوات التعليمية بالقدر الكافي في هذه المرحلة. ومع هذا، فإن النظام التربوي الجزائري بقي بحاجة إلى تعديلات أخرى أكثر عمقا،

خاصة ما تعلق بالجانب التشريعي الذي سنتطرق إليه في الفترة الزمنية الموالية.

ب- النظام التربوي الجزائري في الفترة (1976- 1990):

تميزت هذه الفترة بصدور الأمر رقم 76-35 المؤرخ في 16 أفريل 1976 المتضمن تنظيم التربية و التكوين في الجزائر. وبالرغم من النقائص التي تميز بها هذا الأمر؛ فلا يمكن إنكار فضله في إرساء بعض المبادئ الأساسية و أنماط التنظيم التي ما تزال صالحة حتى اليوم، خاصة ما تعلق ببنية النظام التعليمي، التي سنوضحها في ما يلي.

1 – بنية النظام التعليمي الجزائري:

لم تطرأ في الفترة ما بين (1976- 1980) تغيرات على مرحلة التعليم الابتدائي، باستثناء تغيير تسمية امتحان السنة السادسة لتصبح "امتحان الدخول إلى السنة الأولى متوسط" ، كما شهدت هذه المرحلة استقلالية التعليم المتوسط الذي يمثل الطور الثالث من التعليم الأساسي، أما التعليم الثانوي فقد حددت فيه مدة الدراسة بثلاث سنوات، حيث يتوج باجتياز شهادة البكالوريا التي تؤهل التلاميذ للالتحاق بالتكوين الجامعي، كما حذف التعليم التقني قصير المدى.

فيما يخص الفترة ما بين (1980- 1990)، فقد صارت بنية النظام التعليمي الجزائري فيها كالتالي[20]:

1-1- التعليم التحضيري:

يعتبر هذا النوع من التعليم غير إجباري، حيث يحضر خلاله الأطفال الذين لم يبلغوا السن الإلزامية للتعليم المدرسي، كما تسعى هذه المرحلة لتنمية شخصية الطفل و إيقاظ الحس الجمالي لديه وإكسابه المهارات الحركية والتنشئة الاجتماعية.

1- 2- التعليم الأساسي:

تم تعميمه بشكل تدريجي حتى يتسنى لمختلف اللجان البيداغوجية تحضير البرامج والوسائل التعليمية، حيث حددت مدة الدراسة فيه بتسع سنوات، حيث يشمل ثلاثة أطوار دراسية، مدة الطورين الأوليين ست سنوات الابتدائي سابقا.

– أما مدة الطور الثالث فهي ثلاث سنوات؛ حيث كانت مدته في السابق أربع سنوات (التعليم المتوسط سابقا). ولقد تم تحديد أهداف هذا النوع من التعليم بمراعاة الأهداف العامة للمنظومة التربوية، إلى جانب إعلان جمسيان حول التربية للجميع المؤرخ في مارس 1990[21]، والمتعلق بتلبية الكفاءات التربوية المتضمنة أدوات التعليم الأساسية وهي الكتابة، القراءة، التعبير والحساب.

1- 3- التعليم الثانوي:

لم يشهد في هذه المرحلة تغيرات عميقة، رغم إسناده إلى جهاز مستقل (كتابة الدولة للتعليم الثانوي والتقني)، كما أدخلت في برامجه الدراسية التربية التكنولوجية و التعليم الاختياري (لغات، إعلام آلي، تربية بدنية و رياضية، فن ... سنة 1984)، ثم التخلي عنه إثر إعادة هيكلة التعليم الثانوي في الفترة الموالية، إضافة إلى فتح شعبة العلوم الإسلامية. أما بالنسبة إلى التعليم التقني، فلقد تم في مجاله فتح بعض شعب التعليم العالي أمام الحائزين على شهادة البكالوريا، إضافة إلى إدخال التعليم الثانوي قصير المدى الذي يتوج بشهادة الكفاءة التقنية.

2- النظام التربوي الجزائري في المواثيق والدساتير الرسمية:

قامت الدولة الجزائرية منذ السنوات الأولى للاستقلال بإصدار نصوص و قوانين تنظم حياة الجزائريين، و كانت تجمع في أغلب الأحيان في مواثيق رسمية أولها بيان أول نوفمبر الذي من بين مبادئه الأساسية: الاستعانة بالدين الإسلامي والهوية الوطنية [22]، كما ميز البيان الشخصية الجزائرية عن طريق اللغة والإطار الجغرافي، إلى جانب احترام حريات المواطن الأساسية.

2-1- ميثاق عام 1976:

جاء بعد ميثاق أول نوفمبر و ميثاق 1964، حيث تضمنت المادة 66 منه ما يلي [23] :

- لكل مواطن الحق في التعليم المجاني والإجباري في إطار الشروط المحددة بالقانون.
- تنظم الدولة التعليم والتكوين المهني وتسهر على نشرهما بالتساوي أمام الجميع.
- ظهور المدرسة الأساسية ومدتها تسع سنوات.
- فتح شعب للتعليم الثانوي تراعي اهتمامات ومؤهلات المتخرجين منه وفق احتياجات سوق العمل [24].

لقد أشار هذا الدستور إلى أن التربية هي حجر الزاوية في بناء محكم يدعو إلى توجيه نظام التعليم في الجزائر والاهتمام بالتكوين العملي و البيداغوجي[25]، مع سعي الدولة للقضاء على مشكل التلاميذ المتسربين من المدرسة الأساسية عن طريق رفع عدد سنوات الدراسة الإلزامية.

2-2- دستور عام 1989:

جاء هذا الدستور بعد أحداث أكتوبر 1988، وهي بداية مرحلة عرفت الجزائر فيها أصعب أيامها، حيث ظهرت التعددية الحزبية والتفتح على العالم.

وكغيره من الدساتير فقد أكد على المبادئ العامة للأمة الجزائرية؛ بما في ذلك النظام التعليمي الذي أشار إلى طابعه الوطني والإسلامي، مع مسايرته للعلوم والبحوث التطبيقية.

2-3- دستور عام 1996:

وفر هذا الدستور لجميع فئات الشعب الجزائري تعليما مجانيا وإلزاميا تتكفل الدولة بتنظيمه؛ حيث ورد في سياسة التربية والتكوين الخاصة بحزب جبهة التحرير الوطني ما يلي[26]:

- إعادة الاعتبار للمنظومة التربوية، من حيث التنظيم، التوجيه، والتمويل والتطوير، إضافة إلى إجبارية التعليم و مجانيته، و اعتماد اللغة العربية في جميع مراحل التعليم إلى جانب الاهتمام باللغات الأجنبية.

أكدت هذه الدساتير على تمسك الدولة الجزائرية بالتعليم، إذ أعطته اهتماما كبيرا، كما أسهمت في إحداث تغيرات في مكوناته، خاصة ما تعلق بالتلاميذ والمعلمين الذين هم أساس العملية التعليمية.

لقد أدخلت في الفترة (1976- 1996) إصلاحات جذرية على النظام التربوي الجزائري في الاتجاه المتوافق أكثر مع التحولات العميقة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛ فلقد كرس الأمر السابق الذكر الطابعين الإلزامي والمجاني للتعليم، كما أرسى الاختيارات والتوجهات الأساسية للتربية الوطنية؛ من حيث اعتبارها منظومة وطنية أصيلة بمضامينها

وبرامجها، إضافة إلى أنها ديمقراطية ومتفتحة على العلوم والتكنولوجية.

ج- النظام التربوي الجزائري في الفترة ما بين (1990-2011):

لقد شهدت هذه الفترة عدة تغيرات، خاصة ما تعلق ببنية نظام التعليم، التي سنعرضها في العنصر الموالي.

1- بنية النظام التعليمي الجزائري:

لقد اتخذت بنية نظام التعليم الجزائري في هذه الفترة الشكل التالي[27]:

1-1- مرحلة التعليم الابتدائي:

مدة الدراسة فيها خمس سنوات وجاءت لتعوض مرحلة التعليم الأساسي التي اعتمدت في فترة الثمانينات، حيث تنتهي السنة الخامسة منها بمسابقة الدخول إلى التعليم المتوسط.

1-2 - مرحلة التعليم المتوسط:

حددت مدة الدراسة فيها بأربع سنوات و تتوج بشهادة التعليم المتوسط.

1-3 - مرحلة التعليم الثانوي:

تشمل هذه المرحلة التعليم الثانوي العام والتقني؛ إذ تنظم السنة الأولى منه في شكل جذوع مشتركة ثلاث هي: آداب، علوم وتكنولوجيا، ويتفرع ابتداء من السنة الثانية والثالثة إلى: تعليم ذو طابع أدبي و علمي، حيث تتوج الدراسة فيه ببكالوريا عامة، أما التعليم الثانوي التقني فتتوج الدراسة فيه ببكالوريا التعليم التكنولوجي، و يدرس هذا النوع من التعليم في مؤسسات التعليم الثانوي.

2- أهداف النظام التربوي الجزائري:

أرادت الحكومة الجزائرية منذ حصولها على حريتها أن تقطع صلتها بالحقبة الاستعمارية، فقامت بعدة إجراءات لتحقيق الأهداف التعليمية المسطرة من بينها:

2-1- سياسة التعريب:

بدأت الجزائر بتعريب كل المواد الدراسية من الابتدائي إلى الثانوي، أما اللغة الفرنسية فقد اعتبرت لغة أجنبية ووسيلة للتخاطب [28]، إذ بموجب قانون تعميم استعمال اللغة العربية لسنة 1998 أصبح التعليم معربا في جميع المستويات الدراسية[29]، إنه انتصار آخر تحققه الجزائر في مسارها من أجل بناء صرحها الثقافي.

2-2- الجزأرة:

لقد أكد الكثير من المهتمين بالتربية أن انعدام الثقافة يجعل المجتمع مضطربا في تحديد مرجعيته الوطنية، و عليه كان لا بد من تعريف أبنائنا ببلادهم و تاريخهم وحضارتهم وهذا ما اصطلح عليه بالجزأرة: " والتي تعني جعل كل مضمون دراسي جزائري مائه بالمائة، مع إزالة الآثار الوافدة من ثقافات لا صلة لها بالجزائر والعروبة والإسلام"[30]. فلقد أرادت الجزائر أن تبعث الشخصية الجزائرية الأصيلة من واقع جزائري محض.

2-3- ديمقراطية التعليم:

شملت فتح أبواب التعليم بمختلف مراحله أمام الفئات الشعبية المختلفة، خصوصا الفئات المحرومة؛ بحكم وضعها الطبقي المتميز[31]، كما أن الغاية منها تمكين أبناء الطبقات الكادحة من الالتحاق بالمدارس والجامعات، وبالتالي المساهمة في القضاء على الأمية.

3-الإصلاحات التربوية الجزائرية:

شكلت لجنة وطنية لإصلاح المنظومة التربوية بقرار من مجلس الحكومة في 24 مارس 1998، مهمتها تقديم اقتراحات لوزير التربية

الوطنية تتعلق بترجمة الغايات التي تحددها النصوص المرجعة الأساسية للبلد إلى مبادئ وأهداف تربوية عامة[32]. ولقد قدمت الوزارة بتاريخ1998/11/11 إلى مجلس الحكومة مشروع القانون التوجيهي للتربية الذي صادق عليه. كما أنشئت اللجنة الوطنية للمناهج طبقا للقرار المؤرخ في 2002/11/11، حيث تمثلت مهامها في تقديم الآراء والاقتراحات للسيد الوزير بخصوص كل قضية تتعلق بالعملية التعليمية، كتعديل المناهج التربوية وتحسين الوضعية البيداغوجية للتلاميذ.

بالرغم من الجهود المبذولة في إطار عملية إصلاح المنظومة التربوية، فإن أكثر من مليون تلميذ سنهم ما بين 6 و15 سنة لم يلتحقوا بالمدارس، و حسب رأي اللجنة، فإن عدم تحكم التلاميذ في المعارف الأساسية للمواد الدراسية يرجع إلى عمليات تخفيف البرامج المتتالية[33]. ومن جهة أخرى فإن الطرائق المستخدمة في تدريس اللغات سواء العربية أو الأجنبية لم تحفز التلاميذ لمواجهة العولمة. أما طريقة تدريس الأمازيغية فهي الأخرى تشكو من مشاكل قانونية و تنظيمية، كما أن وضعية التعليم الثانوي ليست أكثر حظا.

لقد جاءت الإصلاحات التربوية الجزائرية في مرحلة أصبح فيها من الواجب إدخال تعديلات جذرية على واقع هذا النظام، و من أهم نتائجها:
– إدراج اللغة الفرنسية في السنة الثالثة و تدريس مادة التربية العلمية والتكنولوجيا منذ السنة الأولى ابتدائي.
–إدراج أبعاد جديدة في محتوى البرامج التعليمية؛ كالبعد البيئي، الصحي و التاريخي.
– إدراج مادة الإعلام الآلي بدءا من السنة الأولى من التعليم المتوسط، كما تم وضع هيكلة جديدة للتعليم الثانوي؛ بموجب القرار الوزاري رقم 16 المؤرخ في 14 ماي 2005 .

فيما يخص المناهج الدراسية، فقد قام مشروع إصلاح المنظومة التربوية الجزائرية لعام 2000 باقتراح تغييرها وعصرنتها، حيث كشفت الدراسات التي قام بها المختصون أن هناك عدة مشكلات متعلقة بهذه البرامج تتطلب المعالجة، خاصة في المرحلة الثانوية، من بينها:[34]: جمود هذه البرامج بما تحتويه من كثرة المعارف التي لا صلة لها بمتطلبات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى ضعف العلاقة بينها وبين متطلبات سوق العمل.

وحتى تستطيع الجزائر تجاوز هذه المشكلات، فقد وضعت استراتيجية لسياسة تربوية أساسها الربط بين البرامج التعليمية والواقع العملي، مع احترام الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، فالتركيز على نوعية هذه البرامج وتكاملها يساعد على إعداد أفراد قادرين على التكيف مع متطلبات المهن الموجودة في سوق العمل[35]، وبالتالي المساهمة في التنمية الشاملة للبلاد.

لتكتمل الصورة العامة بإطارها المحدد يجب الإشارة إلى عوامل أساسية دفعت إلى إعادة النظر في واقع النظام التربوي الجزائري بعد الإصلاحات الأخيرة، من بينها: سياسة التعريب [*]، انهيار سعر النفط في منتصف الثمانينات والتفتح على الثقافات واللغات الأجنبية، كما ركزت هذه الإصلاحات في مجال التعاون الدولي على تبادل البعثات العلمية بين

العديد من الدول، إضافة لفتح المبادرة أمام القطاع الخاص[36].

يعاني النظام التربوي الجزائري من مشاكل موضوعية، وبالتالي فهو في أشد الحاجة إلى علاج ملائم ليتكيف مع واقع المجتمع، وذلك بإعداد مخرجاته ذهنيا و نفسيا لتقبل التغييرات الكبرى التي تحدث فيه. فالعولمة أضحت حتمية وأمرا واقعا نتعايش معه في حياتنا اليومية سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي أو المعرفي أو التكنولوجي، وعليه وجب على الجزائر أن توفر الإمكانيات المادية والبشرية والتكنولوجية اللازمة لمسايرة ركب الحداثة.

ثالثا، دور النظام التربوي الجزائري في التنمية الاقتصادية:

يتضح دور التربية في عملية التنمية بالنظر لأهمية رأس المال البشري بصفته عنصرا من عناصر الإنتاج، و يقتضي ذلك دراسة أسباب القصور في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وإعادة تقييم النظم التعليمية لتحسين نوعيتها وكفايتها الإنتاجية للتقليل من الإهدار التربوي ومسايرة متطلبات العصر، إذ ينتج عنها عائد على الفرد والمجتمع في إطار مشروع اجتماعي استثماري [37].

تستمد المنظومة التربوية الجزائرية أهدافها من الغايات المرسومة لمخططات التنمية في مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية، وهي بذلك مطالبة بالاستجابة لحاجات الأفراد كل حسب حوافزه و قدراته، وعليه وجب الإشارة إلى التطور الكمي لهذه المنظومة ومؤشرات كفايتها الإنتاجية لمعرفة مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية.

أ- التطور الكمي للنظام التربوي الجزائري:

سنتطرق في هذا المبحث للمعطيات الإحصائية الكمية المتعلقة بالتلاميذ والمعلمين والمؤسسات التعليمية التي تشير إلى التقدم الملحوظ للمنظومة التربوية الجزائرية منذ الاستقلال ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية. فقد نتج عن الطلب المتزايد للمجتمع بخصوص التعليم المدرسي؛ ارتفاع معدلات الالتحاق بالمدارس، إلى جانب تطور الإمكانيات المادية و البشرية المخصصة له.

1- تطور عدد التلاميذ المتمدرسين في الجزائر:

لقد عرفت أعداد التلاميذ الملتحقين بالمدارس منذ الاستقلال تطور كبيرا، و يرجع ذلك للزيادة السريعة في نسبة المواليد و تحسن ظروف المعيشة، إضافة إلى مجانية التعليم و إجباريته؛ والجدول التالي يوضح ذلك.

- الجدول رقم 01 يوضح تطور عدد تلاميذ الابتدائي و المتوسط في الفترة (1962-2002):

السنة	63/62	67/66	72/71	77/76	82/81	87/86	92/91	97/96	02/2001
المسجلون	777000	1500000	2300000	3380000	4320000	5600000	6600000	7300000	7850000
نسبة النمو	/	%1.88	%1.53	%1.47	%1.28	%1.30	%1.18	%1.11	%1.07

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(ons)، 2002.

تشير القراءة الأولية لأرقام الجدول إلى ارتفاع أعداد التلاميذ من سنة لأخرى؛ مما يعني نجاح مجهودات التوسع الكمي في المجال التعليمي، كما تدل نسبة النمو على تضاعف الأرقام في المراحل الأولى للاستقلال؛ حيث بلغت نسبة التحاق التلاميذ بالمدارس في السنة الدراسية 81/80 حدود 80 % ذكور و 92 % إناث[38]، كما انتقلت الفئة العمرية ما بين (6 – 15 سنة) من 82.9 % سنة 1988 إلى 90.7 % سنة 2000 و 93.8% سنة 2004 لتبلغ خلال الموسم الدراسي 2011: 95.8 %، حيث استقبلتهم 18700 مؤسسة تعليمية، و يعود ارتفاع عدد التلاميذ المتمدرسين في هذه المرحلة إلى عدة عوامل منها: تمديد فترة الدراسة الإلزامية وإقامة المدارس في المناطق النائية، ويدل ذلك على الجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة من أجل تحقيق الأهداف التربوية [39]، وهو نجاح في مواجهة التحدي يعاب عليه النقائص المسجلة في الجانب النوعي للتعليم.

ولقد صاحب ارتفاع عدد المتمدرسين منذ الاستقلال ارتفاع في عدد المعلمين، و هذا ما سنعرضه في العنصر الموالي.

2- تطور عدد المعلمين في الجزائر:

قدر عدد المعلمين الجزائريين عند الاستقلال بـ 2602 معلم، إضافة إلى نحو ألف معلم من أصل فرنسي، ويعتبر هذا العدد غير كاف أمام النسبة الكبيرة من الملتحقين بالمدارس. وهذا ما جعل الدولة تعتمد على عدة خطط استثنائية منها: التوظيف المباشر لمن له مستوى مقبول من التعليم باللغتين الفرنسية والعربية واللجوء إلى التعاون الثقافي بين الدول العربية المجاورة وحتى مع فرنسا لتزويد الجزائر بما يلزم من المعلمين.

لقد شكلت مسألة المكونين والمؤطرين التحدي الأكبر الذي واجه التوسع التعليمي الجزائري، حيث بدأ التفكير الجدي في بعث سياسة تكوينية تسمح بتوفير متطلبات المدرسة من الموارد البشرية التربوية والإدارية، فمن خلال المعطيات الإحصائية يتبين أن 68% من معلمي الابتدائي كانوا أجانب، ولمعالجة هذا النقص سارعت عدة مؤسسات تعليمية إلى استعمال نظم بيداغوجية خاصة؛ كتجميع الأفواج في فوج واحد والتخفيف من الحجم الساعي أو جعل معلم واحد يشرف على عدة أفواج دراسية[40]، ولقد بلغ مجموع المعلمين في السنوات اللاحقة ما يقارب 332000 معلم، و الجدول التالي يوضح ذلك:

- الجدول رقم 02 يوضح تطور هيئة التدريس مع معدلات النمو للفترة (63/62-02/01):

السنة	63/62	67/66	72/71	77/76	82/81	87/86	92/91	97/96	02/01
العدد الكلي للمعلمين	23000	37000	61000	92000	140000	228000	286	323000	332000
نسبة النمو	/	1.76	1.79	2	2.13	2.09	1.24	1.15	1.05

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(ons)، 2002.

تظهر بيانات الجدول الأعداد الكبيرة لهيئة التدريس التي كانت المدرسة الجزائرية بحاجة إليها، كما يلاحظ تزايدها خاصة في المرحلة المتوسطة مع ظهور المدرسة الأساسية، حيث يفرض ذلك تكوينهم، بإقامة المعاهد التكنولوجية للتربية، فلقد أولى الأمر رقم 76 – 35 المؤرخ في 16 أفريل 1976، و المتضمن تنظيم التربية والتكوين في الجزائر عناية بتكوين المعلمين، حيث نصت المادة 49 منه على ما يلي: " التكوين عملية مستمرة لجميع المربين في جميع المستويات و مهمته... اكتساب أعلى مستوى من الكفاءة و الوعي الكامل بالرسالة التي يقوم بها المربي" [41]، وفي هذا الإطار فإن التكوين أثناء الخدمة يشكل أبرز الانشغالات التربوية في سبيل تطوير العملية التعليمية.

3- تطور عدد المؤسسات التعليمية في الجزائر:

لقد واجهت الدولة الجزائرية التدفق الهائل للمتمدرسين؛ نتيجة انفتاح أبواب التعليم للجميع وإلزاميته ومجانية خدماته[42]، بتوفير عدد كبير من المدارس؛ حيث تميزت فترة السبعينات والثمانينات بزيادة مستمرة لها، والجدول التالي يوضح ذلك:

- الجدول رقم 03 يوضح تطور عدد المؤسسات التعليمية في الجزائر مقدرة بالألف للفترة (02/01-63/62):

السنة	63/62	67/66	72/71	77/76	82/81	87/86	92/91	97/96	02/01
العدد الكلي للمؤسسات	2263	4752	7108	8989	10681	13655	16739	19564	21314
نسبة النمو	/	1.17	1.26	1.23	1.55	1.68	1.39	1.24	1.16

المصدر: وزارة التربية، الجزائر، 1999.

توضح أرقام الجدول الزيادة الهائلة في أعداد المؤسسات التعليمية، التي ساعد في ارتفاعها الوفرة الاقتصادية و تهيئة ظروف الاستقبال، حيث شهدت المدارس المتوسطة قسطا أكبر من التوسع بسبب النزعة نحو ضمان التعليم وتوسيع قاعدته، لتمثل فترة الثمانينات مرحلة ازدهارها. ولقد أنجزت الجزائر خلال ثلث القرن الماضي حظيرة هائلة من الهياكل التعليمية والمرافق البيداغوجية، حيث ضمنت تردد ربع سكان الجزائر على المدارس.

إن المعطيات الإحصائية المتعلقة بأطراف العملية التعليمية و المتمثلة في أعداد و نسب التلاميذ والمعلمين والمؤسسات التعليمية في الجزائر منذ الاستقلال، تشير إلى التقدم الملحوظ للمنظومة التربوية الجزائرية ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية. فقد نتج عن الطلب المتزايد للمجتمع على التعليم المدرسي تطور في الإمكانيات المادية والبشرية المخصصة له، إضافة إلى تدني نسب الأمية و البطالة، إضافة إلى مؤشرات أخرى كالرسوب والتسرب والإعادة

لسنوات الدراسة والتي سنناقشها في المبحث الموالي.

ب- مؤشرات الكفاية الإنتاجية للنظام التربوي الجزائري:

تعدّ التربية المحدد الرئيسي للكفاية الإنتاجية للموارد البشرية، سواء في جانبها الداخلي أو الخارجي، وتعني الكفاية: "النسبة بين المخرجات والمدخلات التعليمية، حيث ترتفع تلك النسبة عند الحصول على مخرجات أكثر وأفضل بمدخلات أقل"[43]، فالتركيز على الكفاية الداخلية يبعد التعليم عن وظائفه الاقتصادية، كما أن الاهتمام بالكفاية الخارجية فقط يفرض مطالب اقتصادية لتحقيق متطلبات التنمية الشاملة، و تشمل النظرة المتكاملة لهذه الكفايات[44]: تغيير فلسفة التعليم وتعديل علاقته بالمجتمع، إضافة إلى تحقيق التوازن بين مكوناته وبين مدخلاته ومخرجاته، مع مراعاة احتياجات المجتمع؛ من حيث العمالة الماهرة.

من بين عوامل ضعف الكفاية الإنتاجية في الأنظمة التعليمية: الرسوب، التسرب المدرسي والإعادة لسنوات الدراسة وهي من أسباب الاهدار التربوي الذي يمكن تعريفه على أنه: "حجم الفاقد من التعليم نتيجة الرسوب والتسرب في أي مستوى دراسي، إضافة إلى أسباب أخرى..."[45]، وقد وفرت المدرسة الجزائرية كل إمكانياتها للتقليل من معدلات هذه العوامل الثلاثة، فبعد النجاح الملحوظ خلال فترة الستينات والسبعينات في توسيع قاعدة التعليم، ظهرت الحاجة إلى معالجة ظواهر قلة الكفاية الإنتاجية، فمن خلال الأرقام الآتية يتضح حجم المشكلة التي رصدت الحكومة الجزائرية للحد من آثارها الجهود الكبيرة.

فيما يخص مؤشر الإعادة، فالبيانات المتعلقة بمستوى التعليم المتوسط تدل على أن معدلاته ظلت ترتفع من سنة لأخرى رغم الجهود المبذولة لتصل حدود 35**%** مع نهاية السنة الدراسية (1999- 2000م) و هو معدل قياسي، كما أن المرحلة السابقة للمدرسة الأساسية حققت نجاحا معتبرا ، بحيث لم يتجاوز معدل الإعادة خلال الفترة: (1967-1987) حدود 9 **%**، بينما بلغ في نظام المدرسة الأساسية، وحتى نهاية 2000م سقف 31**%**، و هو معدل لا يعكس ما بذل من جهود في سبيل تطوير نظام التعليم الجزائري باستحداث المدرسة الأساسية ولا التصورات والأهداف التي سطرت لها. أما بالنسبة للتعليم بصفة عامة، فقد عرف مؤشر الإعادة قيمته القصوى في فترة التسعينات بمعدل تسارع مرتفع جدا للسنة الدراسية 1999-2000، حيث بلغ 2.35 نقطة للطورين الأول والثاني و5.03 نقطة للطور الثالث و الرابع[46].

فيما يخص مؤشر التسرب أو التخلي عن الدراسة، فإنه يعدّ أحد المؤشرات الهامة لقياس الكفاية الإنتاجية للتعليم، حيث بقيت هذه الظاهرة منتشرة حتى بداية التسعينات، خاصة في المرحلة المتوسطة والثانوية، تحت تأثير عوامل اجتماعية واقتصادية عديدة، حيث استدعى علاجها اللجوء لعدة طرائق أهمها: توسيع قاعدة التكوين المهني، إلى جانب تعميم التعليم عن طريق المراسلة. لننظر في هذا السياق للجدول التالي الذي يوضح تطور نسب التخلي عن الدراسة منذ سنة 1968 إلى غاية 2011:

- الجدول رقم 04 يوضح تطور نسبة التخلي عن الدراسة بين السنة الدراسية (68- 69) و (2010-2011):

السنة	69/68	73/72	79/78	83/82	90/89	93/92	99/98	03/02	09/08	11/10
الخامسة ابتدائي	35,92	19,80	12,59	11,02	3,64	3,79	2,79	2,25	2,59	1,15
الرابعة متوسط	24,28	23,99	35,40	29,82	28,98	27,12	23,23	22,31	15,93	10,97
الثالثة ثانوي	/	/	59,95	55,84	52,27	41,36	31,98	21,58	22,41	19,01

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات(ons)، 2011.

تظهر البيانات الإحصائية أن أعلى معدلات التخلي عن الدراسة تتمركز في نهاية المرحلة التعليمية، فقد سجلت السنة الدراسية (69/68) أعلى النسب في المرحلة الابتدائية:35,92، أما الحد الأدنى فكان في السنة الدراسية (2010-2011م): 1,15، كما سجلت نهاية المرحلة المتوسطة والثانوية معدلات عالية بلغت 22,31 و31,98 على التوالي، وفي الوقت الذي يتجه فيه المعدل العام للتخلي عن الدراسة نحو الانخفاض التدريجي للمرحلتين الابتدائية والمتوسطة، نجده يتجه نحو الارتفاع في المرحلة الثانوية.

وبالرغم من الجهود المبذولة في سبيل توفير الوسائل المادية والبشرية، من خلال حل مشاكل التأطير والاكتظاظ فيما يخص المقاعد البيداغوجية، فإن معدلات الإعادة والرسوب والتسرب ظلت ترتفع. فقد تكللت جهود التكوين والتوظيف وتوفير المؤسسات والوسائل التعليمية بتحطيم أرقام قياسية لم تتحقق من قبل، ومع ذلك تظهر مؤشرات الرسوب والتسرب انخفاض الكفاية الإنتاجية؛ مما يحتم إعادة النظر في الجانب النوعي للنظام التربوي الجزائري لتحقيق التوازن المطلوب بين الكم والكيف.

رابعا- مدى مساهمة النظام التربوي الجزائري في تحقيق التنمية الاقتصادية:

تطمح المنظومة التربوية الجزائرية إلى تحقيق أهدافها، من خلال الغايات المرسومة لمخططات التنمية في مختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع مراعاة خصوصيات المجتمع و متطلباته الطموحة إلى تحقيق تنمية شاملة تدفع إلى المزيد من الاستقلال والتحرر[47]، بتزويد المؤسسات التعليمية المختلفة بالموارد البشرية المدربة والقادرة على تحقيق التطور في المجتمع، فعلاقة النظام التربوي بالتنمية ذات طابع جدلي، و أن التنمية الاقتصادية تتوقف على مدى نجاح السياسة التعليمية في تهيئة الإطارات الذين يمكن أن تستفيد منهم كل المشاريع التنموية، " ففي إطار تطوير قطاع التشغيل قامت الحكومة الجزائرية بفتح برنامج خاص بمخرجات التعليم الثانوي يسمى (عقد الإدماج المهني)"[48]، حيث يهدف هذا البرنامج إلى مساعدة الشباب على التكيف مع متطلبات المهن المختلفة في سوق العمل، من خلال برامج مهنية مدروسة.

إن المسألة الأساسية المتعلقة بالنظام التربوي في الجزائر وحتى في البلاد العربية وسائر البلدان النامية تتمثل في توسيع قاعدة التعليم

المدرسي وتنويعه، بحيث يلبي حاجة اليد العاملة، وأهم ما في هذا التنويع هو الاهتمام بالجانب التقني منه[49]. والواقع أن حاجة البلاد إلى الطبقة الوسطى من التقنيين يقابل حاجتها من ذوي المستويات العليا الذين لا بد من توفرهم حتى يصبح العامل منتجا[50]، حيث تشير إحدى الدراسات أن قوة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي ليست في اعتمادها على العلماء والمهندسين دون المستوى العالي، بل في اعتمادها على مجموعة هائلة من المساعدين التقنيين ذوي الكفاءة المتوسطة[51]. وهناك من يرى أن مخرجات النظام التربوي تعدّ العمود الفقري للبناء الاقتصادي، وأن أي نقص في عددها يشكل عقبة في طريق التنمية الاقتصادية لأن منهم الكتاب ومساعدي الممرضين ومساعدي المهندسين والعمال المهرة وغيرهم من ذوي الكفاءات المتوسطة[52].

إن الجزائر كغيرها من الدول النامية غنية بالموارد الطبيعية والبشرية، لكن يرجع سبب تخلف النظام التربوي فيها إلى عدم قدرتها على استغلال هذه الموارد، مما يضطرها إلى الاستعانة بالخبرة الأجنبية، التي قد تؤدي دورا اختياريا يمكنها من التحكم في اقتصاد هذه الدول مما يشجع على زيادة تخلفها[53].

إن ارتفاع مستوى الخبرة والكفاءة لمخرجات النظام التربوي في الجزائر والبلدان النامية يتحقق عن طريق نظام تعليمي يكون كفيلا بأن يؤدي إلى إعداد قوى عاملة ذات مستوى و مهارة تقنية جيدة قادرة على استغلال الموارد الطبيعية لصالح المجتمع وفق متطلبات التنمية الاقتصادية.

- الخاتمة:

لقد تناول هذا المقال علاقة النظام التربوي الجزائري بالتنمية الاقتصادية وفق سياق تاريخي ابتدأ منذ الاستقلال، مبرزا أهم التطورات والتغيرات التي تعرض لها، فمساهمة التربية في تحقيق التنمية الاقتصادية أدى إلى سعي مختلف الدول النامية والمتقدمة إلى زيادة اهتمامها بالموارد البشرية، من خلال الاستثمار في التعليم من أجل تحقيق معدلات نمو أفضل، فمن خلال واقع التعليم المدرسي في الجزائر يتضح أن هدفه إنما هو البحث عن مستوى معيشي أفضل، من خلال إعداد مخرجات ذات كفاءة عالية، قادرة على التكيف مع متطلبات المهن في سوق العمل أو البرامج الدراسية في الجامعات، وعليه وجب إصلاح هذا القطاع وفق استراتيجية تهتم بمختلف جوانب العملية التعليمية، كما تراعي مصلحة كل الأطراف المشاركة في تحقيق أهدافها، فذلك يجسد بالفعل المنطلقات الأساسية لمعالجة النقائص ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بهذا النوع من التعليم، مع الاهتمام بالخصوصيات الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري.

- المراجع والإحالات

1- شبل البدران و أحمد فاروق محفوظ: **أسس التربية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1993 ، الطبعة الأولى، ص، ص: 15 – 16.

2- محمد حسن العمايرة: **أصول التربية**، دار المسيرة، عمان، 1999 ، الطبعة الأولى، ص: 11.

3- علي سعيد اسماعيل: **نشأة الفكر التربوي و تطوره**، عالم الكتب، القاهرة، 2002 ، الطبعة الأولى، ص:134 .

4- علي راشد: **مفاهيم و مبادئ تربوية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص: 17.

5- فاروق شوقي البوهي: **التخطيط التربوي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ب ت، ص: 83 .

6- سميرة أحمد السيد: **مصطلحات علم الاجتماع**، مكتبة الشقري، المملكة العربية السعودية،1997، ص: 56.

7- محمد علي حافظ: **التخطيط للتربية و التعليم**، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الأنباء و النشر، الدار المصرية للتأليف و الترجمة، 1965، ص: 68.

8- محمد عبد العزيز عجمية و الدكتورة إيمان عطية ناصف: **التنمية الاقتصادية**، دراسات نظرية و تطبيقية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية 2003 ، ص: 47.

9- نفس المرجع ، ص : 49.

10- نفس المرجع ، ص: 71.

11- أحلام مرابط: **واقع المنظومة التربوية** – دراسة ميدانية غير منشورة بالمؤسسات التربوية ببسكرة لنيل شهادة الماجيستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2004– 2005، ص: 85.

12- غياث بوفلجة : **التربية و التكوين في الجزائر**، دار الغرب، وهران، 2002، الطبعة الأولى، ص، ص: 39– 40.

13- صلاح عبد السميع: **تطوير منهج التاريخ بالمرحلة الثانوية على ضوء متطلبات الثقافة التاريخية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الزقازيق، قسم المناهج و طرق التدريس، 2000، من موقع: http:// www.minshawi.com، تاريخ الزيارة: 10– 11– 2010، الساعة: 10: 15.

14- محمد جواد رضا: **سياسات التعليم في الخليج العربي**، منتدى الفكر العربي، عمان، 1989، ص: 21.

15- همام بدراوي زيدان: **السياسة و سياسات التعليم**، دراسة تحليلية للمفاهيم و العلاقات، مجلة دراسات تربوية، ج 54، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، مصر، 1993، ص: 112.

16- رابح تركي عمامرة: **التعليم القومي و الشخصية الجزائرية**، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1981، الطبعة الثانية، ص: 405 .

17- عبد الرحمان بن سالم: **المرجع في التشريع المدرسي**، مطبعة قرفي، باتنة الجزائر،1992، ص: 17.

18- نفس المرجع ، ص: 416.

19- نفس المرجع، ص: 18.

20- نفس المرجع، ص: 32.

21- حسن بركة: **أبعاد الأزمة في الجزائر**: المنطلقات، الانعكاسات و النتائج، دار الأمة، الجزائر، 1997 ، الطبعة الأولى، ص: 118.

22- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني: **دستور1976** ، الفصل الرابع: الحريات الأساسية و حقوق الإنسان و المواطن، ص، ص: 29– 30.

23- نفس المرجع، ص، ص: 269 – 270 .

24- مصطفى زايد : **التنمية الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر**، بين سنة (1962 – 1980) ، د م ج، الجزائر، 1986، ص، ص: 155 – 157.

25 - حسن محمد حسان: **التعليم الأساسي بين النظرية و التطبيق**، دار النهضة العربية، لبنان،1993 ، ص: 55.

26- رابح تركي: **أصول التربية و التعليم**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، الطبعة الثانية، ص: .409

27- عبد القادر جغلول: **تاريخ الجزائر الحديث**، دار الحداثة و ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، الطبعة الثالثة، ص: 236 .

28- عبد الرحمن بن سالم، **المرجع في التشريع المدرسي**، المكتبة الوطنية و دار الهدى، الجزائر، 2000، الطبعة الثالثة، ص: 199 .

29- إبراهيم رماني: **مرايا و شظايا**، مقالات في الفكر و السياسة و الأدب، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2002، ص، ص: 9 – 10.

30- علي السيد الشخيبي: **علم اجتماع التربية المعاصر**، دار الفكر العربي، مصر، 2002، الطبعة الأولى، ص، ص:241 – 242 .

31- إبراهيم عيسى: **نشاطات وزارة التربية الوطنية**، المركز الوطني للوثائق التربوية، العدد 52 ، الجزائر، جانفي، 2003، ص: 6.

32- نفس المرجع، ص: .5

33- نفس المرجع، ص: 6.

34- عبد الحميد زوزو: **نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر**، بين سنة (1830–1900م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص: 206.

35- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، المؤسسة الوطنية للكتاب، ج 1، الجزائر، 1985، ص: 315.

(*) نعتبر اقدام الجزائر على تعريب التعليم و كذلك جزأرته من القرارات السياسية الجريئة في مجال التربية و التعليم في فترة السبعينات، حيث كانت أصابع الاتهام موجهة لفشل التعليم المعرب على حساب التعليم ذو الصبغة الفرنسية، حيث ترتب على تلك القرارات الكثير من النقاشات الحادة بين الأطراف الجزائرية المعربة و الموالية للفرنسية، لمزيد من الشرح في هذا الموضوع أنظر: د. عبد الله شريط: **نظرية حول سياسة التعليم و التعريب**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

36- فاروق أبو سراج الذهب: **الجزائر...إلى أين؟** من الموقع:
http://www.almujtamaa.com/Detail.asp?InNEWstemID=149930.
تاريخ الزيارة : 15– 10–2010، الساعة: 9:30. بتصرف.

37- سميرة أحمد السيد: **علم اجتماع التربية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1413هـ، الطبعة الأولى، ص: 20.

38- تركي رابح: **أصول التربية و التعليم**، مرجع سابق، ص: 409.

39- محمد مزيان: **التربية في خدمة التنمية**، من كتاب التربية و التعليم في الوطن العربي و مواجهة التحديات، سلسلة إصدارات مخبر التربية و التنمية، دار الغرب للنشر، وهران 2002، الجزء الأول، ص ، ص: 100– 102.

40- تركي رابح عمامرة، **التعليم القومي و الشخصية الجزائرية**، مرجع سابق، ص: 416.

41- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، جبهة التحرير الوطني، **دستور1976** ، مرجع سابق، ص، ص: 269 – 270.

42- حسن بركة: **أبعاد الأزمة في الجزائر**: المنطلقات– الانعكاسات– النتائج، دار الأمة، الجزائر،1997 ، الطبعة الأولى، ص: 118.

43- د. فاروق عبده فُلّيه: **اقتصاديات التعليم**، مبادئ راسخة و اتجاهات حديثة، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2007، الطبعة الثانية، ص: 162.

44- محمد العربي ولد خليفة: **الجزائر المفكرة و التاريخية**، أبعاد و معالم، دار الأمة للنشر، الجزائر،1998 ، الطبعة الأولى، ص:283 .

45- عبد العزيز محمد الحر: **التربية و التنمية و النهضة**، شركة المطبوعات للنشر، بيروت، 2003، الطبعة الأولى، ص: 84.

46– Abd El Kader Amir: **la déperdition scolaire**, les cahiers de L'I.N.R.E, Numéro spécial, J.N.R.E Alger, 2002, p : 26**.**

47- توفيق زروقي: **النظام التربوي في الجزائر**– محكات نقدية لواقع التوجيه المدرسي– ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، الجزائر، ص: 79.

48- تصريح من رئيس مكتب الاحصائيات بمديرية التشغيل لولاية قالمة أثناء مقابلته، بتاريخ : 08– 11– 2012.

49- لخضر غول: **التعليم الثانوي و دوره في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية**، أطروحة غير منشورة، مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008- 2009، ص: 292.

50- عبد الله عبد الدائم: **التخطيط التربوي**، دار العلم للملايين، بيروت، 1972، الطبعة الثانية، ص: 589.

51- أحمد صيداوي و آخرون: **الانماء التربوي**، معهد الانماء العربي، بيروت، 1982، ص: 46.

52- جيمس بيكيت: **الأسبقيات الاقتصادية و التعليم في دول إفريقيا النامية في التربية و بناء الأمة في العالم الثالث**، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، القاهرة، 1977، ص: 126.

53- محمد منير مرسي: **التربية و مجالات التنمية في الانماء التربوي**، مكتبة وهبة، القاهرة، 1985، ص، ص:212-215.